NATIONS UNIES
DROITS DE L'HOMME
HAUT-COMMISSARIAT

UNITED NATIONS
HUMAN RIGHTS
OFFICE OF THE HIGH COMMISSIONER

HAUT-COMMISSARIAT AUX DROITS DE L'HOMME • OFFICE OF THE HIGH COMMISSIONER FOR HUMAN RIGHTS
PALAIS DES NATIONS • 1211 GENEVA 10, SWITZERLAND
www.ohchr.org • TEL: +41 22 917 9000 • FAX: +41 22 917 9008 • E-MAIL: registry@ohchr.org

29 نيسان 2019

معاليكم،

لقد تابعت مراحل عملية الاستعراض الدوري الشامل للمملكة العربية السعودية للدورة الثالثة وأرحب بالمشاركة الإيجابية لحكومتك خلال الجلسة 31 لفريق العمل المعني بالاستعراض الدوري الشامل في تشرين الثاني لعام 2018.

وبعد أن اعتمد مجلس حقوق الإنسان تقرير نتائج المراجعة حول استعراض المملكة العربية السعودية في جلسته الأربعين مؤخراً، فإنني أود أن أغتنم هذه الفرصة لمتابعة عدد من المواضيع التي سبق وأن أثيرت في تقريرين أعدهما مكتبي لعملية (الاستعراض – التجميع) الخاصة بالمملكة العربية السعودية بالإضافة لموجز يتضمن تقرير الأمم المتحدة وملخص لتقارير أصحاب المصلحة والتي أعتبرها بحاجة إلى إيلاء اهتماما خاصا من لدن الدولة على مدى السنوات الأربع والنصف القادمة وحتى انعقاد الدورة المقبلة للاستعراض الدوري الشامل. ولدى تحديد هذه المجالات، وبعد الأخذ بعين الاعتبار التوصيات التي قدمتها 96 دولة، والعرض الذي قدمته المملكة العربية السعودية وردودها، والإجراءات التي اتخذتها المملكة العربية السعودية لتنفيذ التوصيات الـ 151 التي قبلتها المملكة خلال الدورة الثانية من الاستعراض الدوري الشامل. هذه المجالات التي تغطي عددا من المسائل كما سيرد بيانها بالتفصيل في مرفق هذه الرسالة.

لقد نالت التدابير المتخذة لتعزيز وحماية حقوق المرأة تقديري، بما في ذلك المراسيم التي تهدف إلى معالجة أوجه عدم المساواة بين الرجل والمرأة أمام القانون، وأشجع تنفيذها، بما يتمشى مع معايير حقوق الإنسان. كما أرحب بمبادرة تعزيز المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، في عام 2016، من خلال تعديل بعض المواد في قانون هيئة حقوق الإنسان لضمان توافقها مع مبادئ باريس. كما أنني أشجع المملكة على المضي قدما لتعزيز استقلالية وفعالية الهيئة، وذلك تماشيا مع تلك المبادئ. إنني أعبر عن قلقي بخصوص الأشخاص الذين حوكموا بسبب ممارستهم لحقوقهم في حرية التعبير والتجمع السلمي، وأحث على إطلاق سراح جميع الأشخاص الذين احتُجزوا لمجرد ممارستهم حقوقهم في حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي، وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيون.

كما أنني أشجع المملكة العربية السعودية على تطوير خطة عمل وطنية شاملة لحقوق الإنسان لتحقيق نتائج ملموسة في المجالات الواردة في مرفق هذه الرسالة وتيسير استعدادات المملكة للدورة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل.

./..

معالي السيد إبراهيم عبد العزيز العساف
وزير الشؤون الخارجية
المملكة العربية السعودية

NATIONS UNIES
DROITS DE L'HOMME
HAUT-COMMISSARIAT

UNITED NATIONS
HUMAN RIGHTS
OFFICE OF THE HIGH COMMISSIONER

HAUT-COMMISSARIAT AUX DROITS DE L'HOMME • OFFICE OF THE HIGH COMMISSIONER FOR HUMAN RIGHTS
PALAIS DES NATIONS • 1211 GENEVA 10, SWITZERLAND
www.ohchr.org • TEL: +41 22 917 9000 • FAX: +41 22 917 9008 • E-MAIL: registry@ohchr.org

وينبغي لهذه الجهود لتطوير الخطه أن تشمل مشاورات مع جميع أصحاب المصلحة، ولا سيما المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني ، وعند الاقتضاء ، طلب تلقي الدعم من المنظمات الدولية ، بما في ذلك مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وغيرها من وكالات الأمم المتحدة الأخرى ، تحت قيادة المنسق المقيم للأمم المتحدة.

إنني أقر بأن المملكة العربية السعودية أعلنت عزمها على متابعة الاستعراض الدوري الشامل وأُثمن التزامها بإشراك البرلمان في تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل التي تتطلب إجراءات تشريعية. كما انني أشجع المملكة العربية السعودية على دعم اللجنة الوطنية لإعداد التقارير والمتابعة حتى تتمكن من ضمان المتابعة الشاملة للتوصيات الصادرة عن جميع الآليات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان وعن التزاماتها بموجب المعاهدات. كما أوصي بشدة باستخدام الدليل العملي الذي أصدره مكتبي بشأن هذا الموضوع ، والذي يتوفر على الرابط التالي:
http://www.ohchr.org/Documents/Publications/HR_PUB_16_1_NMRF_PracticalGuide.pdf

ولمعلومات معاليكم فأني سأشارك النصيحة مع جميع الدول الأعضاء أثناء حضورها الدورة الثالثة للاستعراض الدوري الشامل بهدف مساعدتها في تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل في وقت مبكر، بعد الاستعراض . ومن التدابير الهامة التي يمكن أن تسهم إسهاما إيجابيا في متابعة العمل هو تقديم تقارير طوعية في منتصف المدة. وإنني أشجع بقوة جميع الدول الأعضاء على تقديم تقرير طوعي لمنتصف المدة بعد سنتين من اعتماد التقرير النهائي. كما أنني أشجع بقوة المملكة العربية السعودية على تقديم تقرير طوعي في منتصف المدة عن متابعة الدورة الثالثة للاستعراض ، بحلول عام 2021.

ذكر الأمين العام في تقريره لعام 2017 عن أعمال منظمة الأمم المتحدة (في الفقرة 98 من الوثيقةA / 72/1):
"تدخل عملية الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان الآن دورة جديدة، مع جدولة جولة من التدقيق لكل الدول الأعضاء. وسنعمل على تعزيز أهمية توصيات المجلس ودقتها وأثرها، عن طريق توفير دعم أفضل للدول الأعضاء في التنفيذ، وتعزيز التعاون مع الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة وإنشاء آليات وطنية لرفع التقارير حول حقوق الإنسان ومتابعة ربط الاستعراض الدوري الشامل بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة"

وإنني أتطلع إلى مناقشة الطرق التي من الممكن أن يساعد بها مكتبي المملكة العربية السعودية في اتخاذ إجراء في المجالات التي حددتها في هذه الرسالة مرفقها.

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام والتقدير

ميشال باشليه
المفوضة السامية لحقوق الانسان

نسخة منه لعناية : معالي الدكتور بندر العيبان
رئيس هيئة حقوق الانسان
المملكة العربية السعودية

NATIONS UNIES
DROITS DE L'HOMME
HAUT-COMMISSARIAT

UNITED NATIONS
HUMAN RIGHTS
OFFICE OF THE HIGH COMMISSIONER

HAUT-COMMISSARIAT AUX DROITS DE L'HOMME • OFFICE OF THE HIGH COMMISSIONER FOR HUMAN RIGHTS
PALAIS DES NATIONS • 1211 GENEVA 10, SWITZERLAND
www.ohchr.org • TEL: +41 22 917 9000 • FAX: +41 22 917 9008 • E-MAIL: registry@ohchr.org

المرفق

نطاق الالتزامات الدولية والتعاون مع الآليات والهيئات الدولية لحقوق الإنسان

- التصديق على المزيد من المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، لا سيما العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وبروتوكوله الاختياري الثاني ؛ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ؛ الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري ؛ الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم ؛ البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة ؛ البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ؛ واتفاقية العمال المنزليين لمنظمة العمل الدولية. التصديق على الاتفاقية المتعلقة بوضع اللاجئين ؛ البروتوكول المتعلق بمركز اللاجئين ؛ الاتفاقية المتعلقة بوضع الأشخاص عديمي الجنسية ؛ اتفاقية تخفيض حالات انعدام الجنسية ؛ ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية وكذلك تعديلات كمبالا على نظام روما الأساسي.
- رفع التحفظات على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ، ومراجعة جميع التحفظات على اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري ؛ الموافقة على التطبيق الكامل للمادتين 20 و 21 من اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.
- تنفيذ الملاحظات الختامية لهيئات معاهدات حقوق الإنسان
- تكثيف التعاون مع أصحاب ولايات الإجراءات الخاصة، بما في ذلك عن طريق توجيه دعوة دائمة إلى أصحاب ولايات الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان والاستجابة الإيجابية لطلبات الزيارة المعلقة.
- مواصلة العمل على تعديل وتطوير القوانين المحلية بما يتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

الإطار الوطني لحقوق الإنسان

- تعزيز/ زيادة فعالية واستقلال هيئة حقوق الإنسان من أجل مواءمتها مع مبادئ باريس.
- وضع خطة وطنية لحقوق الإنسان، بالتعاون الوثيق مع الوزارات المختصة، وكيانات الدولة، ومنظمات المجتمع المدني.
- تكثيف الجهود لتطوير تعليم حقوق الإنسان وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان.
- ضمان تنفيذ الخطط والسياسات الوطنية القطاعية المصممة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان.
- وضع مؤشرات إحصائية لتمكين قياس التقدم المحرز في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها؛ وتحديد التحديات والثغرات في النظام التشريعي والقضائي لضمان امتثال القوانين والممارسات للمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

تنفيذ الالتزامات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، مع مراعاة القانون الدولي الإنساني الواجب التطبيق

أ-المسائل الشاملة المتقاطعه

HAUT-COMMISSARIAT AUX DROITS DE L'HOMME • OFFICE OF THE HIGH COMMISSIONER FOR HUMAN RIGHTS
PALAIS DES NATIONS • 1211 GENEVA 10, SWITZERLAND
www.ohchr.org • TEL: +41 22 917 9000 • FAX: +41 22 917 9008 • E-MAIL: registry@ohchr.org

المساواة وعدم التمييز

- وضع تشريع لمكافحة التمييز والتحريض على الكراهية بجميع أشكاله.
- زيادة الجهود الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين ، بما في ذلك عن طريق اعتماد استراتيجية وطنية للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ، وكذلك خطة العمل المقابلة.
- ضمان مساواة المرأة بالرجل أمام القانون وتمتعها بجميع حقوق الإنسان ، بما في ذلك الحق في حرية التنقل والتعليم والعمل والزواج والحماية من العنف في المنزل والأسرة ؛ وضمان اصلاح الضرر عن انتهاكات حقوق المرأة.

التنمية، والبيئة والأعمال وحقوق الإنسان

• إدراج تدابير تهدف إلى ضمان زيادة كفاءة ومساءلة الخدمة العمومية في استراتيجية التنمية الوطنية.

• ضمان امتثال تشريعات مكافحة الإرهاب للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، عن طريق إصلاح القوانين المتعلقة بمكافحة الإرهاب ومكافحة جرائم الإنترنت والجمعيات وكذلك قانون الصحافة والمنشورات.

ب-الحقوق المدنية والسياسية

الحق في الحياة والحرية والأمان على شخصه

• العمل مع الأطراف المتاثروالمعنية الأخرى لتسهيل وضع نهاية سلمية ودائمة للصراع في اليمن.

• تعزيز الامتثال للقانون الدولي الإنساني فيما يتعلق بالأعمال العسكرية التي تُتخذ خارج المملكة العربية السعودية ، وتوفير سبل الانتصاف والجبر الفعال لجميع ضحايا هذه الأعمال وعائلاتهم ، والتعاون الكامل مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان للتحقيق في مزاعم انتهاكات القانون الدولي القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان في اليمن.

• إلغاء عقوبة الإعدام، وفي نفس الوقت، اعتماد تعليق رسمي وتخفيف لجميع أحكام الإعدام الحالية؛ سنّ قانون يتعلق بسن ملزمة قانونًا للأحداث وتعديل التشريعات لحظر فرض عقوبة الإعدام على الأطفال، وفقًا لاتفاقية حقوق الطفل. مراجعة التشريعات الجنائية للحد من الجرائم التي تستوجب تطبيق عقوبة الإعدام.

•تعديل قانون الأحداث من أجل حظر عقوبة الإعدام بالنسبة لجميع الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن 18 سنة وقت ارتكاب الجريمة.

•تعريف وتجريم التعذيب بما يتماشى مع اتفاقية مناهضة التعذيب ، واعتماد المزيد من الخطوات لمنع التعذيب والمعاملة القاسية والمهينة في السجون ومراكز الاحتجاز.

•تنفيذ إصلاحات قانونية لضمان إجراء قانوني مناسب ومنع الاحتجاز السري وغير المحدد.

• إلغاء جميع أشكال العقوبة البدنية لجميع الأشخاص، بمن فيهم الأطفال والمحتجزين، في جميع الظروف وإلغاء القوانين التي تسمح بالرجم ، وبتر ، وجلد الأطفال.

إقامة العدل، بما في ذلك مسألة الإفلات من العقاب وسيادة القانون

- إجراء تحقيق شامل وموثوق وشفاف وسريع في مقتل جمال خاشقجي والتعاون الكامل في التحقيقات المتعلقة بقتله، من خلال تنفيذ التشريعات التي تحاسب المسؤولين الحكوميين الذين ينتهكون القانون وضمان المساءلة الكاملة لجميع المسؤولين عن ارتكاب هذه الجريمة البشعة.
- التحقيق في جميع حالات التعذيب والإعدام خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي، بما في ذلك هذه الأعمال المرتكبة خارج الحدود الإقليمية، ومحاكمة جميع مرتكبيها، وفقاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان.
- ضمان استقلال القضاء وهو مطلب لا غنى عنه لضمان سيادة القانون.

HAUT-COMMISSARIAT AUX DROITS DE L'HOMME • OFFICE OF THE HIGH COMMISSIONER FOR HUMAN RIGHTS
PALAIS DES NATIONS • 1211 GENEVA 10, SWITZERLAND
www.ohchr.org • TEL: +41 22 917 9000 • FAX: +41 22 917 9008 • E-MAIL: registry@ohchr.org

- تكثيف برامج التدريب والتوعية للقضاة بشأن مبادئ وقيم حقوق الإنسان.
- وضع حد لممارسات الاحتجاز التعسفي؛ ضمان سلامة جميع المحتجزين، والكشف عن أماكن احتجازهم وإبلاغهم بالتهم الموجهة إليهم؛ ضمان حقهم في المحاكمة العادلة؛ الاستمرار في تطبيق مبدأ المحاكمات العلنية وحق المدعى عليه في محام وغيرها من الضمانات وفقًا لقانون الإجراءات الجنائية.
- تقييد استخدام المحكمة الجنائية الخاصة في القضايا التي تندرج ضمن تعريفات الإرهاب المقبولة دولياً.
- تعزيز ضمان وصول النساء والفتيات ضحايا العنف المنزلي إلى العدالة.

الحريات الأساسية

- مواءمة التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، من خلال تعديل أو اعتماد تشريعات فيما يتعلق بحرية التعبير والرأي وحرية الصحافة، وحماية الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان من التخويف والتهديدات والاعتقالات التعسفية.
- مراجعة جميع التشريعات التي تقيد الحق في حرية تكوين الجمعيات والتجمع السلمي وكذلك حرية الدين والمعتقد والرأي والتعبير لجعله متوافقًا تمامًا مع القانون والمعايير الدولية.
- القضاء على جميع العقبات القانونية والعملية أمام حرية التعبير والضمير للمدافعين عن حقوق الإنسان، وضمان بيئة آمنة وتمكينية لجميع المدافعين عن حقوق الإنسان، ولا سيما للمدافعات عن حقوق الإنسان والصحفيات.
- إطلاق سراح أي شخص مسجون لمجرد ممارسته حقوقه في حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات وفي التجمع السلمي، بما في ذلك المدافعون عن حقوق الإنسان والصحفيون، ولا سيما النساء.
- تعزيز استقلالية منظمات المجتمع المدني التي تضمن قدرتها على المساهمة بفعالية أكبر في تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

حظر جميع أشكال العبودية

• مواصلة الجهود المبذولة لمكافحة الاتجار بالبشر، ولا سيما استغلال الأطفال والنساء، وضمان مساءلة المتورطين في الاتجار بالأشخاص، ومساعدة الضحايا، وتطوير القدرات الوطنية وتعزيزها.

الحق في الحياة الأسرية

• اصدار الأحكام المتعلقة بالأحوال الشخصية، بما في ذلك تلك التي تنظم الأهلية القانونية، والزواج والطلاق، والميراث بما يتماشى مع المعايير الدولية.

ج-الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

الحق في العمل وفي ظروف عمل عادلة ومناسبة

•اعتماد المزيد من التدابير لتعزيز وحماية حقوق العاملين في الخدمة المنزلية.

الحق في مستوى معيشي لائق

• مواصلة الجهود لتحسين مستويات معيشة السكان من خلال تطبيق رؤية المملكة العربية السعودية 2030.

NATIONS UNIES
DROITS DE L'HOMME
HAUT-COMMISSARIAT

UNITED NATIONS
HUMAN RIGHTS
OFFICE OF THE HIGH COMMISSIONER

HAUT-COMMISSARIAT AUX DROITS DE L'HOMME • OFFICE OF THE HIGH COMMISSIONER FOR HUMAN RIGHTS
PALAIS DES NATIONS • 1211 GENEVA 10, SWITZERLAND
www.ohchr.org • TEL: +41 22 917 9000 • FAX: +41 22 917 9008 • E-MAIL: registry@ohchr.org

الحق في الصحة

• زيادة الجهود لتعزيز خدمات صحة الأم والطفل؛ النهوض بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية للنساء والفتيات.
• اعتماد استراتيجية وطنية للأطفال المهجرين وإدماجهم في نظام التعليم والرعاية الصحية.

الحق في التعليم

• تعزيز نظام التعليم للجميع وضمان حقوق التعليم للأطفال الذين يواجهون التمييز على أساس الجنس والدين والطبيعة القانونية لعلاقة والديهم.
• مواصلة الجهود لتعزيز نوعية التعليم ومكافحة التسرب المبكر من المدارس.

د- حقوق أشخاص محددين أو مجموعات محددة:

نساء

• تكثيف الجهود لمنع ومكافحة جميع أشكال العنف والتمييز ضد المرأة ؛ زيادة تجريم جميع أشكال العنف ضدهن ؛ وتنفيذ برامج فعالة لحماية ضحايا هذه الجرائم.
• اعتماد المزيد من التدابير لتعزيز حقوق المرأة.
• ضمان الإصلاحات لتحسين التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين بين الرجل والمرأة.
• إلغاء نظام الوصاية.
• متابعة الإصلاحات الرامية إلى تقليص الفجوات بين حقوق المرأة والرجل، بما في ذلك فيما يتعلق بالجنسية.
• تعزيز دور المرأة في المجتمع.

الأطفال

• سن تشريع يحدد السن الأدنى لزواج الأولاد والبنات واعتماد استراتيجية وطنية لدعم المساواة بين الجنسين من خلال توسيع نظم الحماية الاجتماعية للمرأة.
• إلغاء الأحكام القانونية التي تنص على المسؤولية الجنائية للقاصرين وتعزيز الحماية القانونية للأحداث.

الاشخاص ذوي الاعاقة

• تعزيز وحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال الآليات الوطنية ذات الصلة حتى يشاركوا في تنمية البلد.

• تنفيذ سياسات شاملة للسماح للأطفال ذوي الإعاقة بالحصول على التعليم الكافي والدعم الذي يحتاجونه في المدارس.

الأقليات

• اتخاذ تدابير لحماية الأشخاص المنتمين إلى أقليات دينية وضمان حماية حقوقهم في ممارسة معتقداتهم.

المهاجرين

• زيادة الجهود في تعزيز حماية وتعزيز حقوق العمال المهاجرين، بما في ذلك النساء والفتيات.

HAUT-COMMISSARIAT AUX DROITS DE L'HOMME • OFFICE OF THE HIGH COMMISSIONER FOR HUMAN RIGHTS
PALAIS DES NATIONS • 1211 GENEVA 10, SWITZERLAND
www.ohchr.org • TEL: +41 22 917 9000 • FAX: +41 22 917 9008 • E-MAIL: registry@ohchr.org

• إنفاذ تدابير صارمة لحماية العمال المهاجرين وأفراد أسرهم من الانتهاكات التي يرتكبها أصحاب العمل.
• ضمان حقوقهم المدنية والقضائية والاجتماعية والاقتصادية في جميع الأوقات، ومواصلة اتخاذ خطوات لتوفير الوصول الفعال إلى العدالة وجبر الضرر.
• ضمان الوصول الفعال إلى آلية الشكاوى وتعزيز رفاهية العمال المهاجرين، وكذلك تقديم إخطار قنصلي مناسب وفي الوقت المناسب إلى الدول المرسلة من أي قضية قانونية.
• مراجعة شاملة لنظام الكفالة للعمال المهاجرين، بما يتوافق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

عديمي الجنسية

• السماح للأطفال المولودين لأمهات سعوديات وآباء غير سعوديين بالحصول على الجنسية السعودية، وبالتالي ضمان المساواة في المعاملة بين الرجال والنساء بموجب القانون، فضلاً عن الامتثال لالتزامات المملكة بموجب اتفاقية حقوق الطفل.